جوناف Jonaf

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

ورقة موقف تشرين الثاني /نوفمبر 2025

واقع تحديات ترخيص المشاريع المجتمعية والصغيرة في الأردن

Supported by
RDPP
JORDAN & LEBANON

تمهيد

تُعَدّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ركيزة أساسية للاقتصادين الوطني والعالمي، لدورها في تعزيز النمو والتنمية المستدامة ومعالجة الفقر والبطالة، إضافةً إلى توفير فرص عمل واسعة خصوصًا للنساء والشباب والفئات محدودة الدخل. وفي الأردن، تمثل هذه المشاريع نحو 99.5% من مؤسسات القطاع الخاص، ما يعكس أهميتها في بنية الاقتصاد الوطني. ورغم هذا الدور المحوري، تواجه المشاريع المجتمعية والصغيرة تحديات معقدة تعيق انطلاقها واستدامتها، أبرزها التعقيدات الإجرائية والبيروقراطية، وتعدد المرجعيات القانونية، وضعف الحوافز المالية، إلى جانب الخوف من فقدان المنافع الاجتماعية، ما يحدّ من تحول المبادرات إلى مشاريع رسمية منتجة.

وتأتي هذه الورقة، الصادرة عن التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) ضمن مشروع "نحو المستقبل: استكشاف فرص الاستدامة المحلية"، لتسليط الضوء على هذه التحديات وتحليل أبعادها القانونية والإجرائية والاقتصادية، وتقديم توصيات عملية لتعزيز البيئة التشريعية والإدارية الداعمة، بما يسهم في تمكين النساء والشباب واللاجئين من المشاركة الفاعلة في التنمية المحلية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

خطوات أساسية لترخيص الأعمال في المملكة والتحديات التي تواجهها

لتأسيس وتسجيل الشكل القانوني للمنشأة الاقتصادية، يتم إصدار شهادة السجل التجاري للمنشأة، وبخصوص الرسوم، فإن تكلفة تسجيل الشركات تختلف بحسب نوعها وحجم رأس المال، حيث تتراوح رسوم المؤسسة الفردية بين 10 و80 دينارًا، غير تكاليف المحاماة إذا وجدت، بينما تتراوح رسوم شركات التضامن، والشركات محدودة المسؤولية بالحد الأدنى 350 دينار ويمكن ان تكون أكثر حسب رأس المال. تشمل هذه المرحلة أيضًا اختيار الاسم التجاري أو اسم الشركة وفق شروط محددة.
بالإضافة إلى تحديد القطاع والغايات التي ينتمي إليها المشروع، قد تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبات في تصنيف نشاطها ضمن التصنيفات المعتمدة لدى وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات، والتي قد تختلف عن التصنيفات المستخدمة من قبل الجهات التمويلية والداعمة. فيما يتعلق بالغايات أو التصنيفات داخل الأردن، فإن جميع الدوائر الحكومية تعتمد بشكل أساسي على الغايات الصادرة عن دائرة مراقبة الشركات ووزارة الصناعة والتجارة، مما يجعل هذه التصنيفات المرجع الرسمي لكافة الإجراءات الرسمية.

على الرغم من وجود جهود لتحفيز الاستثمارات الوطنية وتعزيز البيئة الاقتصادية تماشياً مع رؤية التحديث الاقتصادي[1]، ما تزال المشاريع المجتمعية والصغيرة تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق انطلاقها واستدامتها، نتيجة تداخل العوامل القانونية والإدارية والاقتصادية. وتشمل هذه التحديات التعقيدات في إجراءات الترخيص والتسجيل، وتعدد المرجعيات الحكومية، وضعف الوصول إلى التمويل، فضلًا عن غياب بيئة تشريعية مرنة تراعي خصوصية المشاريع الصغيرة والمجتمعية. إن استمرار هذه التحديات يهدد بفقدان فرص اقتصادية مهمة، ويقوّض قدرة هذه المشاريع على الإسهام الفعلي في التنمية المحلية، ما يجعل من الضروري اتخاذ إجراءات سياساتية عاجلة لدعم هذا القطاع الحيوي وتمكينه من أداء دوره التنموي بكفاءة واستدامة.

رؤى التمكين الاقتصادي محلياً

انسجاما مع رؤية التحديث الاقتصادي 2033، التي تشكل الإطار الوطني لتحفيز النمو الشامل وتمكين الأفراد والمجتمعات، تأتي هذه التوصيات في صميم محاور الرؤية، ولا سيما محرك الريادة والابداع ومنها الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والشركات الناشئة وتحتوي على 8 مبادرات، تشمل تطوير حاضنة للمؤسسات متناهية الصغر، ودعم رواد الأعمال في جميع أنحاء المملكة، وتطوير مبادرات تساعد في الوصول الى سوق العمل، وإنشاء صناديق تمويلية[2]، فالرؤية تؤكد على ضرورة

[1] رؤيا التحديث الاقتصادي: إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل. عمّان: الموقع الرسمي لرؤية التحديث الاقتصادي، 5 يونيو 2022. https://www.jordanvision.jo/img/vision.pdf
[2] رؤية التحديث الاقتصادي: إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل. عمّان: الموقع الرسمي لرؤية التحديث الاقتصادي، 5 يونيو 2022.

تطوير التشريعات والإجراءات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمجتمعية بما يضمن تسهيل تأسيسها وترخيصها وتشغيلها، ويحد من التعقيدات التي تعيق نموها وهي ماورد في البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025).

انطلاقاً من دوره التنموي، عقد التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) ورشات حوار على المستوى الوطنية ضمن جهود المناصرة الهادفة إلى تعزيز محلية العمل الإنساني والتنموي المتعلقة بسبل العيش، هدفت الورشات، التي أُقيمت في شمال ووسط وجنوب الأردن وجمعت الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والخبراء، إلى مناقشة التحديات التي تواجه قطاع سبل العيش والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، باعتبارها ثمرةً للتدريب سابق على المناصرة، وفرصةً لترجمة المعرفة المكتسبة إلى خطوات عملية تسهم في تعزيز محلية العمل الإنساني والتنموي واستدامته.

وانطلاقًا من نتائج الجلسات الحوارية، توصي الورقة بتبني حزمة إصلاحات تشريعية وإجرائية تسهّل بيئة العمل لهذه المشاريع، تشمل تطوير نموذج وطني موحد للترخيص، وتعديل قانون رخص المهن ليتلاءم مع طبيعة المشاريع المجتمعية، وتوحيد الإجراءات إلكترونيًا بين الجهات ذات العلاقة. كما تدعو إلى توفير حوافز مالية وضريبية، وتوسيع برامج التمويل والتدريب لتمكين النساء والشباب، وتعزيز محلية واستدامة التنمية الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالتوصيات المستقبلية لترخيص المشاريع المجتمعية والصغيرة، فتشير إلى ضرورة تطوير نماذج ترخيص مرنة تراعي طبيعة هذه المشاريع وإعادة النظر في متطلبات الترخيص للمشاريع التابعة للجمعيات، بالإضافة إلى توحيد إجراءات رخص المهن وربطها إلكترونيًا بين الجهات ذات العلاقة لتسهيل الإجراءات وتقليل البيروقراطية. كما يُوصى بتوفير حوافز وإعفاءات ضريبية للمشاريع ذات الأثر التنموي والمجتمعي لدعم استدامتها وتوسيع نطاقها، إلى جانب تبسيط إجراءات الحصول على "إذن الأشغال" بين البلديات المختلفة لضمان تطبيق موحد يعزز العدالة، وتعزيز دعم النساء والشباب من خلال برامج دعم وتمويل خاصة لهم لتشجيعهم على بدء المشاريع الإنتاجية المجتمعية.

وفي هذا السياق، فإن مقترح التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) بتوحيد النماذج والترخيص إلكترونيًا وتعديل قانون رخص المهن، يتقاطع بشكل مباشر مع أهداف الرؤية في محور البيئة التشريعية والتنظيمية، التي تدعو إلى مراجعة شاملة للأنظمة والقوانين الناظمة لعمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك القوانين المرتبطة بترخيص الأعمال والمنشآت الإنتاجية. كما تنسجم توصية تطوير نماذج ترخيص مرنة للمشاريع المجتمعية مع توجه الرؤية نحو إرساء نظام وطني متكامل لريادة الأعمال يسهل على الأفراد لا سيما النساء والشباب دخول سوق العمل الحر، ويمنحهم بيئة أكثر عدالة واستدامة.

وتعزز الورقة بذلك مسار الرؤية في تحقيق التمكين الاقتصادي المحلي عبر دمج الاعتبارات التنموية والاجتماعية في السياسات الاقتصادية، وتوسيع قاعدة المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتكريس مبدأ اللامركزية في التنمية. كما تشدد على أن مراجعة الأطر التشريعية يجب أن ترافقها آليات تنفيذ ومتابعة عملية تضمن تطبيق التعديلات على أرض الواقع وتحديثها بشكل دوري بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة المقبلة للتحول الاقتصادي الوطني

تحديات ترخيص وتمويل المشاريع المحلية على أرض الواقع:

أظهرت نتائج الحوار الوطني المشترك، أن المشاريع الصغيرة والمجتمعية تواجه مجموعة من التحديات المتشابهة في مختلف المناطق، تتقاطع فيها الأبعاد القانونية والإجرائية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى إطار وطني شامل يربط بين السياسات العامة والممارسات الميدانية.

وفي هذا السياق، برزت أبرز العقبات على النحو الآتي:

- **التحديات القانونية والتشريعية :**استمرار تطبيق قوانين تحتاج الى تطوير وتحديث مستمرمثل التشريعات التي تتعلق برخص المهن وما يرتبط بها من تعليمات وأنظمة، لكي تتوافق مع طبيعة المشاريع الصغيرة والخدمات الإلكترونية والمبادرات الاجتماعية، مما يحدّ من مرونتها وقدرتها على النمو.

- **الإجراءات المعقدة :**تتطلب عمليات الترخيص عددًا كبيرًا من الموافقات والوثائق من جهات مختلفة، وغالبًا ما تستغرق فترات طويلة، وهو ما يدفع العديد من أصحاب المشاريع إلى العمل في القطاع غير الرسمي لتجنب التعقيدات الإدارية والتكاليف المرافقة.

- **اختلاف في التعليمات بين المؤسسات الحكومية :**أشار المشاركون إلى اختلاف المتطلبات والإجراءات بين البلديات وأمانة عمّان، خصوصًا فيما يتعلق *بإذن الأشغال* و*براءة الذمة*، ما يخلق حالة من الإرباك ويؤخر تسجيل المشاريع أو تجديد تراخيصها.

- **التحديات الاقتصادية والاجتماعية :**أوضح العديد من أصحاب المشاريع أن الخوف من فقدان المنافع المالية والاجتماعية –مثل دعم *صندوق المعونة الوطنية*، وخدمات *التأمين الصحي*، و*المنح التعليمية* –يشكل عائقًا حقيقيًا أمام تسجيل المشاريع رسميًا، خاصة للأسر محدودة الدخل.

- **القيود على اللاجئين :**التي ما تزال تحدّ من مشاركتهم الفاعلة في الاقتصاد المحلي، سواء من حيث تراخيص العمل أو الوصول إلى التمويل، ما يعيق قدرتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في النشاط الاقتصادي.

- **التنسيق المؤسسي :**بين المبادرات الحكومية وبرامج المجتمع المدني والقطاع الخاص، ما يؤدي إلى تكرار الجهود وتشتت الموارد، ويفقد المشاريع فرص الاستفادة من الدعم الفني أو التمويلي المتاح.

التوصيات:

أكد ممثلو المجتمع المدني أن التحديات السابقة تعكس فجوة في السياسات الاقتصادية والتنموية وتتطلب إرادة سياسية لإصلاح بيئة العمل، فيما أبدت الجهات الحكومية استعدادها لمراجعة القوانين وتبسيط الإجراءات بالتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ورغم الصعوبات، أجمعت النقاشات على أن المشاريع الصغيرة والمجتمعية يمكن أن تسهم بفعالية في التنمية إذا توفرت بيئة تشريعية وإدارية داعمة وحوافز اقتصادية، وأن تمكين هذا القطاع يعزز العدالة الاجتماعية ويتيح مشاركة أوسع للنساء والشباب واللاجئين في الاقتصاد. وفيما يلي أهم التوصيات:

1- إنشاء سجل وطني موحد وإصدار قانون شامل:

- اعتماد تعريف موحد للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر ومنح الشركات وصفًا رسميًا معترفًا به وطنياً لضمان الشفافية في التعريف بالقطاع.

- تنظيم جميع الجهات الحكومية المعنية تحت مظلة وطنية واحدة، واعتماد مرجعية مؤسسية موحدة لرعاية الريادة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- إعداد إطار تشريعي يدعم الشركات الناشئة، يشجع ريادة الأعمال، ويضمن بيئة محفزة للاستثمار وحماية حقوق أصحاب المشاريع.

- مراجعة مهام الوزارات والمؤسسات الحكومية، وإلغاء التداخل بين الجهات المعنية.

2- تعديل التشريعات المتعلقة بالأجور والضرائب:

- تعديل قوانين الإعفاءات الضريبية والرسوم لتشمل إعفاء كلي أو جزئي لمدة خمس سنوات من تاريخ تأسيس المشروع.

3- تحديث التشريعات والقوانين:

- عقد لقاءات مع الجهات المعنية من وزارة الصناعة والتجارة، البلديات، دائرة ضريبة الدخل، ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد الرقمي لتطوير تشريعات جديدة ومتوافقة مع الاحتياجات الحالية.

- تعديل قانون رخص المهن ليواكب التطورات الاقتصادية ويشمل الشركات المجتمعية.

4- إجراءات التراخيص:

- توحيد متطلبات "إذن الأشغال" و"براءة الذمة" بين البلديات، مع التأكيد على إلغاء الفروقات بين الأمانة والبلديات في تطبيق التعليمات.
- تبسيط الإجراءات عبر إدخال الرقمنة في تقديم طلبات التراخيص من خلال منصة موحدة لجميع الجهات المعنية.

5-دعم التمويل والتدريب:

- تطوير برامج تمويل خاصة للمشاريع المجتمعية والصغيرة، مع تقديم دورات تدريبية في إدارة المشاريع لضمان استدامتها.
- توفير حوافز مالية أو إعفاءات ضريبية للمشاريع ذات الأثر التنموي المجتمعي، وتفعيل برامج قروض ميسرة للمشاريع الناشئة.

6-**تسهيل الوصول إلى المعلومات القانونية:**

- إنشاء منصة إلكترونية موحدة تحتوي على جميع التشريعات، اللوائح، ومتطلبات الترخيص الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- توفير دليل عملي يشرح حقوق وواجبات الشركات وفق القانون، مع أمثلة عملية لتجنب المخالفات.
-

مشروع نحو المستقبل: استكشاف فرص الاستدامة المحلية

تم إطلاق المشروع من قبل منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، بدعم ممن البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية لدعم الأردن ولبنان، لتطوير استراتيجية مناصرة للتحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) تركّز على تعزيز سبل العيش. ومن خلال البحث العملي والتحالفات الاستراتيجية، يسعى المشروع إلى التأثير على السياسات والعمليات التشريعية المتعلقة بتعزيز محلية قطاع سبل العيش، خاصة فيما يتعلق باحتياجات الفئات الأكثر ضعفًا وتأثرًا من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في الأردن.

التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية(جوناف)

تم تأسيس التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف) عام 2016 بمبادرة من منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) وبالتعاون مع ائتلاف من منظمات المجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المحلي، ومجموعة من الخبراء، والناشطين الإعلاميين. ويضم التحالف 50 عضوا من أصحاب العضوية الكاملة من مختلف أنحاء المملكة، كما يغطي جميع جوانب القطاعات الإنسانية والتنموية في عمله.

جاءت هذه الورقة كمخرج من أنشطة المناصرة التي يقوم بها تحالف "جوناف" ضمن استراتيجية المناصرة وتؤكد هذه المبادرة على أهمية الحلول المحلية لتعزيز سبل العيش.

<u>المراجع والملاحق:</u>

دائرة الإحصاءات العامة .*مسح المنشآت* .عمّان: دائرة الإحصاءات العامة، 2018.

رؤية التحديث الاقتصادي: إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل. عمّان: الموقع الرسمي لرؤية التحديث الاقتصادي، 5 يونيو